

زار شركة مصافي عدن والتقى قياداتها والشركة المنفذة .. نائب الرئيس :

الدولة تولى مشروع تطوير وتحديث المصافي اهتماما كبيرا

اهتمام الرئيس بمصافي عدن يأتي من منظور وطني واقتصادي لتأكيد استمرار ريادية الشركة بدون منافس



©14OCTOBER



©14OCTOBER



©14OCTOBER

القيادات الإدارية والفنية والهندسية والعاملون سيكونون في مقدمة المستفيدين من تحديث وزيادة الإنتاج على الجهات المعنية تقديم كافة التسهيلات العملية للشركة المنفذة لمشروع التحديث

تنفيذ الدراسة بتقدير عالٍ من حيث تحري كل الجوانب المتصلة بالإنتاج الجيد .. بعد ذلك قام الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بزيارة لمناطق المصافي متقددا المنشآت التي تم تحديثها وتصفيها محيطها من المخلفات والحديد والخردة. كما قام بزيارة لميناء تصدير المشتقات النفطية في المصافي عبر مينائها الخاص، وأطلع على النشاطات حيث كان عدد من حملات المشتقات النفطية. تتلقى حملاتها من الميناء. وأكد الأخ نائب الرئيس ضرورة البقطة والتحري بالتعامل الجيد والشفافية مع الشركات والمؤسسات العربية والدولية المتعاملة مع شركة مصافي عدن .

معيرا عن تقديره لكل الجهود الطيبة التي تصب في خدمة تطوير الاقتصاد اليمني بكل صورته الإيجابية .

المزيد .. وكان فتحى سالم قد قدم عرضا حول برنامج عملية التحديث للمصافي المبرم مع شركة (يو - أو - بي) البريطانية والتي سيتم هذا العام على أساس ان تقدم الشركة البريطانية الأخرى عرض البدائل والخيارات المطلوبة باتجاه العمل الفعلي للتحديث الذي سيرفع من مستوى الإنتاج بما يزيد على 30 بالمائة من الإنتاج الحالي من مستوى مائة ألف برميل إلى 150 ألف برميل من النفط المصفى يوميا ويعتبر هذا المشروع من أبرز المشاريع الاستراتيجية الاستثمارية في مجال تصفية وإنتاج المشتقات النفطية. وقد التقى الأخ نائب الرئيس ممثلي الشركة المنفذة وأكد لهم اهتمامات الدولة بهذا المشروع، وحث الجهات المعنية على تقديم كافة التسهيلات العملية اللازمة بحيث يتم

وقد تحدث الأخ عبده ربه منصور هادي مؤكدا ضرورة العمل الجاد والمخلص من أجل تحديث شركة مصافي عدن وزيادة إنتاجها .. مشيرا إلى أن القيادات الإدارية والفنية والهندسية وجميع العاملين في المصافي سيكونون في مقدمة المستفيدين من التحديث وزيادة الإنتاج .. منوها إلى أن هذا المرفق الاقتصادي الإنتاجي المعلق هو مشروع وطني مهم مسؤولية الحفاظ عليه وتطويره يخدم الدولة والمجتمع والعاملين.

وأكد أن اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح يأتي في المقام الأول من منظور وطني واقتصادي واجتماعي وتأكيدا على أهمية استمرار ريادية شركة مصافي عدن في المقدمة وبدون منافس في إطار مواكبة التطورات اللازم اتباعها في مجالي الإنتاج والتحديث، وبحيث تكون قادرة دائما على تلبية متطلبات السوق المحلية

١٤ عدن / سبا / تصوير / علي الدرب، قام الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بزيارة لشركة مصافي عدن وذلك في إطار زيارته لمحافظة عدن للإطلاع على مستوى العمل والإنتاج في المصافي وكيفية الإنجاز في عملية مشروع تحديث المصافي. وكان في استقباله الإخوة خالد محفوظ بحاج وزير النفط والمعادن وفتحى سالم المدير التنفيذي للشركة وقيادات العمل الإداري والهندسي والفني بشركة مصافي عدن. وفي اللقاء الذي جمعه بوزير النفط والمعادن وقيادة المصافي استمع إلى التقارير المقدمة حول عملية الإنتاج والنشاط اليومي من قبل المدراء التنفيذيين في مختلف مجالات تخصصهم .

وزير النفط لدى ترؤسه اجتماع قيادة الوزارة ومصافي عدن بخبراء الشركة البريطانية :

القيادة السياسية جادة في توجيهها الحثيث لإحداث نقلة نوعية في أوضاع المصفاة والبدء بمشروع التحديث والتطوير



©14OCTOBER



©14OCTOBER

الوزارة ستدعم الجمعية السكنية لموظفي المصفاة في حال تنفيذ مشروع المباني العمودية

ومتنوعة للمنطقة بشكل عام في غير المجالات النفطية وعلى رأسها دعم الأنشطة الاجتماعية الرياضية والثقافية والرياضية وعلى وجه الخصوص الرعاية السكنية التي توليها الشركة لنمائها الشغلة والاهتمام بقضايا ونشاطات المرأة والفعاليات النسوية والاقتصاد المنزلي وكذا العناية بمواهب وإبداعات الطلاب والطالبات ورعاية البطولة العربية وكأس الرئيس في لعبة الشطرنج التي تستضيفها بلانا ناهيك عن الاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية وتحسين وتجديد المدينة وكل ذلك يأتي في إطار إسهام شركة مصافي عدن في جهود التنمية المحلية . وكان الأخ بحاج ومع الأخوان / فتحى سالم محمد الدرة والبحر معالي الوزير ومرافقه على قيادةات وزارة النفط والمصفاة قد قاموا بزيارة تفقدية لمركز المقيم الصيفي في مدرسة الشهيد / أحمد علي مدير عام شركة مصافي عدن وبرفقة المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن وعاتق

سكون مكملة لمشروع تحديث وتوسعة المصفاة ومنها مشروع المبنى الرئيسي للإدارة ومشروع المراقبة الأمنية الإلكترونية الذي ستتولى تنفيذها شركة رمانية متخصصة بالإضافة إلى مشروع المستشفى الجديد للمصافي الذي باتت أقرب إلى الحقيقة ومن المتوقع أن يتم إنجازه في نهاية عام 2008. وقال بحاج أن قيادة الدولة ممثلة بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تولى مشروع الجمعية السكنية لموظفي المصفاة اهتماما كبيرا وهو يحمل اسم مشروع مدينة الصالح مشددا على ضرورة البحث عن بدائل عقلائية للاستفادة من مساحة أراضي الجمعية وهي مسؤولية تقع على عاتق الجمعية العمومية والهيئة الإدارية المنتخبة وعدم التوجه نحو توزيع قطع الأراضي حتى لا يتم عرضها للبيع فيما بعد وبالتالي ضياع فرصة الاستفادة الحقيقية منها ونصح بتقديم دراسة متكاملة لمشروع الجمعية على أن تسهم وزارة النفط في إنجاحها حيث ستقوم بدعم المشروع من خلال إنشاء خمسة مبانٍ إذ قررت الجمعية بناء مجمعات سكنية عمودية وهذه توجيهات عامة من رئيس الجمهورية دليل حدق النوايا من موظفيها.

بسمعة عالية ينبغي الحفاظ عليها وتقويتها . وأضاف الأخ / خالد محفوظ بحاج قائلا : أن مخطط الدارسة كبير وشامل واسم مدينة عدن الباسلة ارتبط منذ عدة عقود مضت بمصافي عدن وعليها أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على هذه المنشأة العريقة ونوليها العناية والاهتمام اللازمين كما يجب أن نسير في ركب التطور والحاصل من حولنا بتحديث أسلوب الإدارة والخروج من النمط التقليدي القديم إلى أسلوب الإدارة العلمية بالاستفادة من كواصر المصفاة الذين حافظوا عليها طوال خمسين عاما وفي مختلف الظروف السياسية والمحن التي مر بها الوطن وهي ملكية عامة ظلت صامدة طوال هذه الفترة وقد حان الوقت لتطويرها وتحديثها لنواكب التقدم التقني ونجعلها نموذجا للعمل الإداري والأداء الاقتصادي الناجح كما يجب أن نرفض رفضا قاطعا كل ما هو سعي .

بسمعة عالية ينبغي الحفاظ عليها وتقويتها . وأضاف الأخ / خالد محفوظ بحاج قائلا : أن مخطط الدارسة كبير وشامل واسم مدينة عدن الباسلة ارتبط منذ عدة عقود مضت بمصافي عدن وعليها أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على هذه المنشأة العريقة ونوليها العناية والاهتمام اللازمين كما يجب أن نسير في ركب التطور والحاصل من حولنا بتحديث أسلوب الإدارة والخروج من النمط التقليدي القديم إلى أسلوب الإدارة العلمية بالاستفادة من كواصر المصفاة الذين حافظوا عليها طوال خمسين عاما وفي مختلف الظروف السياسية والمحن التي مر بها الوطن وهي ملكية عامة ظلت صامدة طوال هذه الفترة وقد حان الوقت لتطويرها وتحديثها لنواكب التقدم التقني ونجعلها نموذجا للعمل الإداري والأداء الاقتصادي الناجح كما يجب أن نرفض رفضا قاطعا كل ما هو سعي .

في تقرير حول عقد استغلال وتطوير الزنك والريصاص والفضة بمديرية نهم :

البرلمان يؤكد أن احتياطي المعادن الخام في منطقة (نهم) تقدر بـ 13 مليون طن



©14OCTOBER

١٤ صنعاء / سبا، أقرت لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية في مجلس النواب أن احتياطي المعادن الخام في منطقة جبل صلب بمديرية نهم في محافظة صنعاء تقدر بحوالي 12.6 مليون طن بدرجة تركيز 8.86٪ زنك و 1.16٪ رصاص و 96.3 ٪ الخام بحوي 69.3 جرام من الفضة). جاء ذلك في تقرير قدمته اللجنة إلى جلسة البرلمان التي ترؤسها الدكتور جعفر سعيد باصالح، نائب رئيس المجلس حول مشروع استغلال وتطوير الزنك والريصاص والفضة في منطقة جبل صلب بموجع العقد المبرم بين كل من وزارة النفط والمعادن وتمثلها هيئة الساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وشركة جبل صلب (اليمن) المحدودة. وأوضح التقرير في تقريره أن هذا العقد قدر عمره بحوالي 12 سنة بالإضافة إلى سنتين مرحلة البناء واحتفالية وجود امتداد لتمعدنات الجبل (منطقة العقد) في الامتدادات المجاورة لها وقد أجمعت التكاليف الرأسمالية المطلوبة للاستثمار في المشروع بحوالي 75.4 مليون دولار أمريكي. وأشارت اللجنة إلى مراحل إبرام العقد وتقديمه إلى المجلس ومكونات العقد وأهم شروطه وقدمت نبذة عن الأعمال الاستكشافية السابقة في منطقة العقد، وكذا الجدوى الاقتصادية للمشروع، موضحة أن المشروع سيوفر فرص عمل لعدد 370 عاملا في سنواته الأولى وبعد حوالي أربع سنوات سيشكل الكادر الوطني نسبة 95٪ من عمالة المشروع. وأفادت أن مشروع استغلال وتطوير الزنك والريصاص والفضة المستهدف من هذا العقد يعد أول مشروع تعديني في اليمن، ويتوقع أن يكون له تأثيرات إيجابية هامة وواسعة النطاق على قطاع التعدين نظرا لما يمتلكه هذا القطاع من ثروات معدنية لم تستثمر بعد،

مبينة أنه وفقا لتقديرات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع فإنه سيؤمن بخلاف عوائده المالية المباشرة فوائد ومردودات اقتصادية واجتماعية هامة ومنها تدريب وتأهيل الموظفين اليمنيين في المشروع وموظفي هيئة المساحة الجيولوجية وتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية في منطقة المشروع وما جاورها. من جهة أخرى استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التربية والتعليم والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض تمويل مشروع التدريب المهني (المرحلة الثانية) المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 10 ملايين وحدة سحب خاصة ما يعادل 15 مليون دولار أمريكي. واستعرض التقرير مراحل إبرام وتقديم اتفاقية القرض ومكونات وأهم شروط الاتفاقية وأهداف المشروع ووصف التزامات المستفيد ونفاذ الاتفاقية وبداية احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى من الاستفسارات الموجهة من اللجنة وردود الجانب الحكومي عليها إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة في سياق دراستها للاتفاقية. ويهدف المشروع بدرجة أساسية إلى تطوير قدرات مؤسسات التدريب المهني عبر آليات معتمدة لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل بالإضافة إلى تحسين فاعلية وأداء صندوق تنمية المهارات لخدمة الاحتياجات التدريبية، ويتكون المشروع من الأجزاء التالية : الجزء الأول : إنشاء نظام المراقبة والتقييم بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني ودعم وحدة إدارة المشروع. توفير البضائع والخدمات الفنية والتدريب بغرض 1- إنشاء وتطوير نظام تخطيط ومراقبة وتقييم في إطار وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. 2- بناء القدرات فيما يتصل بالمهام والعمليات التي تتعلق بالتخطيط والمراقبة والتقييم على المستوى المركزي والإقليمي